الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صفاقس
الكتابة العامة

صفاقس في 16 أفريل 2019

حوصلة حول فحوى لقاء السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي مع مجلس جامعة صفاقس

يوم الاثنين 15 افريل 2019 بداية من الساعة الثالثة بعد الزوال

دام الاجتماع مع سلطة الإشراف ممثلة في السيد سليم خلبوس، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والسيد ماهر القصاب، رئيس الديوان، والسيد عبد المجيد بن عمارة، مدير عام التعليم العالي، بأعضاء مجلس جامعة صفاقس 05 ساعات وتم التطارح والتداول في المشاكل الحالية التي تعيق سير العمل الجامعي والمتعلقة بالأزمة الحالية وإنجاح السنة الجامعية وبعض المستجدات الأخرى (منها موضوع CAPES ...) وعبّر الجميع على أن هذا اللقاء،

- كان إيجابيا لأنه ساهم في تبليغ أصوات الهياكل المنتخبة، و الاستماع المباشر لموقف سلطة الإشراف.
- مثّل فرصة لتوضيح المسائل العالقة والمصارحة المتبادلة،
- جسّم سعي كل الأطراف الحاضرة الى تجاوز هذه الأزمة والتعاون كل من موقعه على حلّها،

هذا وتم التوصل الى أن الأزمة يجب أن يقع حلّها بسرعة لأن نهاية السنة الجامعية على الأبواب ولذلك يجب طمأنة الجميع على مصير السنة الجامعية وطرد شبح السنة البيضاء.

وعبّر الحاضرون عن قلقهم من استفحال الأزمة والشلل العام الذي طال أغلب المؤسسات وطالبوا بما يلي:

- أولا وقبل كل شيء برفع التجميد عن أجور المضربين،
- طمأنة الرأي العام على مصير السنة الجامعية وخاصة الطلبة والأولياء،
- الجلوس الى طاولة الحوار،
- السعي الى المسارعة في تحسين الوضعية المادية للجامعيين بزيادة في الأجر تليق بمكانتهم،
- الانتهاء من صياغة النظام الأساسي في أقرب الآجال،

كما عبّر أعضاء المجلس على استعدادهم للإسهام بكل الطرق والوسائل والوساطات لتقريب وجهات النظر للخروج من الأزمة.

وفي المقابل أبدى السيد الوزير تفهما لفحوى تدخلات الحاضرين من ناحية، ومن ناحية أخرى شرح الاكراهات القانونية ومختلف الصعوبات والعراقيل، كما بيّن أن مسألة التغطية الصحية نتج عنها بعض المشاكل مرتبطة بتركيز منظومة مندمجة صلب الصندوق الوطني للتأمين على المرض (CNAM) (حيث أن إيقاف أو تجميد الأجور ينتج عنه آليا إيقاف التغطية الاجتماعية خلال تلك الفترة) ولكن تم السعي الى تجاوز الأمر قصد إعادة الأشياء الى نصابها.

كما بيّن أن سلطة الاشراف حققت عدّة مكاسب لفائدة الجامعيين، وبيّن أيضا أنها على استعداد لرفع تجميد الأجور والانطلاق في حلحلة المشاكل بشرط أن يعرب الطرف المضرب على نيته في انجاح السنة الجامعية واتمام رزنامة التدريس والامتحانات، كما بيّن أنه لم يقع البتة تعنيف المدرسين وأن ما حصل للطلبة أمام مقر الوزارة كان اجراءَ وقائيا حتى يقع تلافي ما يمكن أن ينجر، لا قدر الله، عن ذلك من مناوشات مع أطراف أخرى وأن سلطة الاشراف ستصدر مذكرة توضيحية حول ما راج من اشاعات حول الغاء CAPES كما توجه بالشكر الى الطرف الاداري والعمالي على ما أبداه السنة الفارطة وهذه السنة من تفهّم وتضحية في سبيل إنجاح السنة الجامعية.

وفي الأخير بيّن السيد الوزير أنه سيواصل الحوار مع مجالس الجامعات التي طالبت مقابلته تباعا وأنه سيعود الى مجلس الجامعات للإسراع لإيجاد حلول ومخارج للأزمة.